الإعراب
عن
قواعد الإعراب

مقدمة المحقق

« الإعراب عن قواعد الإعراب » لابن هشام الأنصاري[٢] منهج فريد لم يسبق إليه[٣] في التأليف النحوي . فموضوعاته هي الجملة بأحكامها ، وشبه الجملة ، وبيان معاني واستعمالات طائفة من الكلمات التي يكثر شيوعها في الكلام ، وإيضاح أساسيات أولية في الإعراب يحتاج إليها المبتدئون . وهذا المضمون في مجموعه يختلف كل الاختلاف عن مضمون المشهور من كتب النحو .

والمؤلَّف المذكور ـ على إيجازه ـ كان النواة الأولى لأعظم إنتاج علمي لابن هشام هو كتاب « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » الذي قال في مقدمته : « . . . ومما حثّني على وضعه ـ يعني كتاب المغني ـ أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغري المسماة بـ « الإعراب عن قواعد الإعراب » حسن وقعها عند أولي الألباب ، وسار نفعها في جماعة الطلاب . . . »[٤] .

---

(١) توجد دراسة مفصلة لكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » تتعلق بمحتواه ، وبتحقيق اسمه ، وبالكتب المؤلفة حوله ، وذلك في كتابي : « **ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي** » . تحت الطبع ـ من ص ١ ـ ٥٠ .

(٢) في رسالتي لدرجة الماجستير : « **ابن هشام في كتابه المغني** » ترجمة مطولة لابن هشام . من ص ١ : ٣٧ .

(٣) انظر « **شرح الإعراب عن قواعد الإعراب** » للكافيجي ، الورقة ٧ أ .

(٤) ابن هشام : **المغني** ١ : ٩ .

فالكتابان يلتقيان في أصل المنهج ، ولكنهما يختلفان في أمور هي :

١ ـ انفراد « المغني » بأربعة أبواب أخري غير الأبواب الأربعة المشتركة بينهما ، هي : الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها . والباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها . والباب السادس في أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها . والباب الثامن في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

٢ ـ اختلاف الكتابين في تصنيف موضوعات ما اشتركا فيه من الأبواب ، فـ « الإعراب عن قواعد الإعراب » بدأ بالجملة ، فشبه الجملة ، ثم أتي بعد ذلك بالأدوات التي صنّفها حسب عدد استعمالاتها ، فقدّم ما كان استعماله على وجه واحد ، ثم ما كان استعماله على وجهين . . . وانتهي بما كان استعماله على اثني عشر وجهاً .

أمّا «المغني » فبدأ بالأدوات وصنّفها تصنيفاً معجمياً حسب الحرف الأول ، فاستهلّ بما كان أوله الهمزة ، وانتهي بما كان أوله الياء ،ثم عقّب بالجملة ، وشبهها .

٣ ـ أن كتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » كتاب مختصر ، أمّا « المغني » فهو موسوعة ضخمة في النحو ، ويدل على الفارق بينهما النظر في عدد صفحاتهما(١) ، والمقارنة بين مباحثهما المشتركة ، فكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » بالنسبة لكتاب « المغني » « . . . شذرة من عقد نحر ، أو قطرة من قطرات بحر » كما يقول ابن هشام(٢) .

ومع أن « الإعراب عن قواعد الإعراب » كتاب وجيز لكنه جمع خلاصة وافية دقيقة لطائفة من مسائل النحو تشتد إليها حاجة طلاب العربية ولا توجد في صورتها هذه بكتاب آخر .

(١) « المغني » ٧٠٠ صفحة . (٢) « المغني » ١ : ١٠/٩ .

ولعظم شأن هذا المختصر ، أُلِّفت حوله كتب كثيرة متنوعة بلغت نحو ثلاثين كتاباً بين شروح وحواش ، ومختصرات ، وشواهد ، ومنظومات[١] .

وأهم هذه الكتب ثلاثة شروح للكتاب المذكور هي :

١ ـ « شرح أوثق الأسباب » تأليف أبي عبد الله عز الدين محمد بن جماعة المتوفي سنة ٨١٩ هـ .

٢ ـ « شرح الإعراب عن قواعد الإعراب » تأليف محمد بن سليمان الكافيجي المتوفي سنة ٨٧٩ هـ ـ ١٤٧٤ م .

٣ ـ « مُوَصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب » تأليف خالد بن عبد الله الأزهري المتوفي سنة ٩٥٠ هـ ـ ١٤٩٩ م .

وكانت هذه الكتب في طليعة ما استفدت منه في تحقيق هذا الكتاب .

تاريخ تأليفه :

لم أطلع على نسخة من نسخ هذا الكتاب فيها تحديد زمن تأليفه ، ولكن وردت الإشارة إلى الكتاب المذكور في مصنفين لابن هشام بما يفيد أنه أُلِّف قبلهما . وهذان المصنفان معروف تاريخ تأليفهما .

أحدهما : هو « شرح بانت سعاد » الذي جاء في آخره أنه فرغ من تأليفه في الثامن عشر من رجب سنة ست وخمسين وسبعمائة .

ففي شرح قول كعب :

أَكْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْلَوَ انَّ النَّصْحَ مَقْبُولُ[٢]

---

(١) انظر كتاب « **ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي** » ص ٢٦ ـ ٥١ .

(٢) انظر « **شرح ديوان كعب بن زهير** » ص ٧ وقد ورد البيت به برواية أخرى هي :

يَا وَيْحَهَا خُلَّة لو أنّها صـدقتْ ما وعَدتْ أَوْ لَو انَّ النُّصْح مقبول

قال ابن هشام : « . . . وقد شرحت معني « لو » الشرطية في مقدمة « قواعد الإعراب » شرحاً شافياً فأغني ذلك عن ذكره هنا . . . »[١] .

الثاني : هو « المغني » فقد سبق[٢] ذكر ما جاء في مقدمته عن كتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » . وكتاب « المغني » ألف في صورته الأُولى بمكة المكرمة عام ٧٤٩ هـ ، ثم ضاع من المؤلف عند منصرفه إلى مصر ، فأعاد تأليفه مرة أُخري بمكة المكرمة عام ٧٥٦هـ[٣] وأتمّه في ذي القعدة من هذه السنة[٤] . أي أنه ألفه في السنة نفسها التي ألف فيها « شرح بانت سعاد » إلاّ أنه فرغ من هذا الشرح قبل « المغني » .

ومعني ذلك أن ابن هشام ألف « الإعراب عن قواعد الإعراب » قبل سنة ٧٤٩ هـ ، أو في هذه السنة نفسها قبل أن يؤلف « المغني » في صورته الأُولى . فقد كان في إمكان الرجل أن يؤلف أكثر من كتاب في سنة واحدة كما حدث في عام ٧٥٦ هـ .

تحقيق الكتاب :

طبع هذا الكتاب عدة طبعات[٥] ، كان آخرها الطبعة المحققة لرشيد العبيدي سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م نشر دار الفكر في بيروت .

ومع تقديري للجهد الكبير الذي بذله المحقق في سبيل نشر هذا الكتاب ، وتيسير الانتفاع به ، فقد لفت نظري ما به من أخطاء كثيرة يخل بعضها بالمعني .

---

(١) ابن هشام : « **شرح بانت سعاد** » ص ٢٨ ، وانظر « **الإعراب عن قواعد الإعراب** » ص ٨٣ - ٨٧ .

(٢) انظر ص ١ .

(٣) انظر « **المغني** » ١ : ٩ .

(٤) انظر « **المغني** » ٢ : ٧٠٠ .

(٥) انظر كتاب « **ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي** » ص ٢١ - ٢٢ .

وفي سبيل تصحيح هذه الأخطاء اطلعت على عدد من نسخ هذا الكتاب مخطوطة ومطبوعة فاستوقفني شيء آخر أكثر أهمية ، هو وجود زيادات كثيرة عما في الطبعة المحققة عثرت عليها في أكثر من نسخة من النسخ التي تيسر لي الاطلاع عليها . وقد اكتشفت هذه الزيادات في نحو ثلاثة وثلاثين موضعاً ، وكثير منها نصوص كاملة ، أو عبارات من بضعة أسطر ، وهذا مقدار كبير جداً إذا قيس بحجم هذا الكتاب الصغير . فدفعني ذلك إلى إعادة تحقيقه حرصاً على تقديمه لطلاب العربية في صورة صحيحة دقيقة ليس بها إخلال بشيء من محتواه على هيئته التي وقفت عليها في نسخ متعددة .

كما دفعني ذلك أيضاً إلى إفراد هذه الزيادات بقائمة مستقلة بها ، وإفراد أهم أخطاء طبعة بيروت بقائمة مستقلة أيضاً ، وذلك للوقوف على مدي الحاجة إلى إعادة تحقيق هذا الكتاب .

وقد رأيت أن أقدم لهاتين القائمتين ببيان النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق ، وذكر رموزها لتكون الإحالة إليها في هاتين القائمتين واضحة .

النسخ المعتمدة في التحقيق

١ – النسخة الأم « ر ١ »

هي نسخة بقسم مخطوطات جامعة الرياض برقم ٢١٤٠ وتقع في ٣٧ ورقة من الحجم الصغير في كل صفحة ثمانية أسطر ، وفي السطر نحو عشر كلمات ، مكتوبة بخط نسخي جميل مضبوطة كلها بالشكل ضبطاً كاملا يتخلله بعض الأخطاء . وقد جاء في نهايتها أنها كتبت في ١٠ رجب سنة ٩٧٢هـ ، ولكن ناسخها مجهول ، وهذه النسخة أقرب إلى الدقة من نسخ الكتاب الأخري التي اطلعت عليها .

ولهذا فقد كانت في طليعة النسخ التي اعتمدت عليها فيما اكتشفته

من زيادات ، كما أنها أيضاً كانت في طليعة ما استعنت به في معرفة وجه الصواب فيما اختل أو اضطرب من عبارات هذا الكتاب .

٢ ـ نسخة « ر ٢ »

هي نسخة أُخرى من مخطوطات هذا الكتاب بقسم المخطوطات بجامعة الرياض برقم ١٦٠٣ . وتقع في ٢٨ ورقة من الحجم الصغير . فسطور الصفحة تتراوح بين سبعة أسطر وتسعة ، وكلمات السطر بين ست وسبع ، وقد كتبت بخط نسخي جميل ، ولكنها غير مضبوطة بالشكل . وهي لا تقل كثيراً في دقتها عن النسخة الأُولى ، إلا أنها حديثة العهد ، فقد جاء في آخرها ما يأْتي : « تم بقلم الفقير إليه عز شأْنه عبد الله بن سعيد الحلّي في اليوم الرابع عشر من رمضان المبارك سنة ألف وثلاثمائة وعشرين هجرية » .

٣ ـ نسخة « ع »

هي نسخة عز الدين بن جماعة المتوفي سنة ٨١٩هـ المزوجة بشرحه المسمي بـ « أوثق الأَسباب لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب » .

وفي آخر هذه النسخة أَنها نقلت من نسخة نقلت من خط المصنف ـ أي : ابن جماعة ـ . فهي نسخة موثقة ، وهي من مخطوطات مكتبة عارف بالمدينة المنورة برقم ١٤٤ مجاميع ، ومصورتها بقسم مخطوطات جامعة الرياض برقم ١٠٣ ص ، وتقع في ٩٨ ورقة من الحجم المتوسط ، والمتن وهو كتاب : « الإعراب عن قواعد الإعراب » مميز عن الشرح بنوع المداد ، وكان هذا سبباً في أن بعض عبارات المتن لم تظهر في التصوير . وعلى نسخة جامعة الرياض المصورة كان اعتمادي في هذا التحقيق . وقد أُتيح لي عقب ذلك السفر إلى المدينة والاطلاع على نسخة عارف حكمت ومراجعة التحقيق عليها .

٤ – نسخة « ك »

هي نسخة محمد بن سليمان الكافيجي المتوفي سنة ٨٧٩هـ – ١٤٧٤م ، المزوجة بشرحه المسمي « شرح الإعراب عن قواعد الإعراب » ، وهي موجودة بقسم مخطوطات جامعة الرياض برقم ١٠٩٨ ، وعدد أوراق الشرح مع المتن ١٧٠ ورقة قياس ٢٠ في ١٤٫٥ ولم يذكر فيها تاريخ النسخ ، أو اسم الناسخ ، ولكن عليها تملك بتاريخ ١١٣٢هـ ، والمتن مميز عن الشرح بخطه الكبير .

٥ – نسخة « ج »

هي النسخة المطبوعة بمطبعة الجوائب بالاستانة سنة ١٢٩٩هـ . وذلك ضمن مجموع يضم « نزهة الطرف في علم الصرف » للميداني ، و « الأنموذج » للزمخشري . و « الإعراب عن قواعد الإعراب » آخر شيء في هذا المجموع ، ويقع من صفحة ١٠٨ إلى صفحة ١٢٧ .

٦ – نسخة « ط ث »

وهي نسخة خالد الأزهري المتوفي سنة ٩٥٠هـ ١٤٩٩م ، المزوجة بشرحه المسمي « موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب » وهي مطبوعة بالمطبعة العثمانية المصرية بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ ، والشرح مع المتن بهامش إعراب ألفية ابن مالك في النحو ، المسمي « تمرين الطلاب في صناعة الإعراب » لخالد الأزهري . وهذه الطبعة تقع في ١٥٢ صفحة .

٧ – نسخة « ط ب »

هي طبعة بيروت الأولى المحققة لرشيد عبد الرحمن العبيدي ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م ، نشر دار الفكر في بيروت ، وهي تقع في ١٦٦ صفحة بالمقدمة ، التي شغلت ثلاثا وخمسين صفحة .

الزيادات ورأى فيها

وهـذه هي الزيادات التي أشرت إليهـا سابقاً موثقـة بذكر مصادرها ، فما كان منها كلاماً مستقلا أوردته كما هو وحده . وما كان منها عبارة غير مستقلة ، أو جزءاً من عبارة ، أوردته في سياقه مميزاً عنه ، لتسهل معرفته :

١ ـ « . . . ألا ترى أن نحو : (قام زيد) من قولك : (إن قام زيد قام عمرو) يسمي جملة ، ولا يسمي كلاماً ، لأنه لا يحسن السكوت عليه ؟ **وكذا القول في جملة الجواب .**

« انظر طبعة بيروت ص ٦٠ ـ ٦١ ، وهذا الكتاب ص٣٥ ، وانظر أيضاً « ر٢ » ق٢ ب ، و« ك » ق١٥ أ ، و« ط ث » ص ٨ ، و « ع » ق ٥ ب .

٢ ـ « **تنبيه : إذا قلت : إن قام زيد أقوم ، ما محل أقوم ؟ . فالجواب : قيل : هو دليل الجواب ، وقيل : هو على إضمار الفاء . فعلى الأول لا محل له ، لأنه مستأنف . وعلى الثاني محله الجزم . ويظهر أثر ذلك في التابع . .** »

انظر طبعة بيروت ص ٦٧ ،وهـذا الـكتاب ص٣٩ـ٤٠ . وانظر أيضاً « ر٢ » ق ٥ ، و « ط ث » ص ٢١ ـ ٢٢ ، و « ع » ق ١١ ـ ١٢ أ .

٣ ـ والسابعة : التابعة لجملة لها محل ، نحو : (زيد قام أبوه ، وقعد أخوه) ، فجملة : (قام أبوه) في موضع رفع ، لأنها خبر المبتدأ ، وكـذا جملة : (قعد أخوه) ، لأنها معطوفة عليها .

ولو قدرت العطف على الجملة الاسمية لم يكن للمعطوفة محل ، ولو قدرت الواو واو الحال كانت الجملة في موضع نصب ، وكانت (قد) فيها مضمرة . وإذا قلت : (قال زيد : عبد الله منطلق ، وعمرو مقيم) فليس من هذا القبيل ، بل الذي محله النصب مجموع الجملتين ، لأن المجموع هو القول ، فكل منها جزء المقول ، لا مقول .

انظر طبعة بيروت ص ٦٩ ، وهذا الكتاب ص ٤٠ـ٤١ ، وانظر أيضاً :

« ر ٢ » ق ٦ ، و « ك » ق ٣٥ أ ـ ٣٦ أ ، و « ط ج » ص ١١٠ ، و « ط ث » ص ٢٣ ، ٢٤ ، و « ع » ق ١٢ ب مع هامشها .

٤ ـ « . . . ونحو : « لاَ يَسَّمَّعُونَ » بعد « وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ » . وليست صفة للنكرة ، **ولا حالا منها مقدّرة لوصفها** ، لفساد المعنى .

انظر طبعة بيروت ص ٧٠ ، وهذا الكتاب ص ٤٣ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٦ ب ، و « ك » ق ٣٩ أ ، و « ط ث » ص ٢٦ . و « ع » ق ١٣ أ .

٥ ـ . . . وتقول : (ما لقيته مذ يومان) فهذا كلام تضمن جملتين مستأنفتين : فعلية مقدمة ، واسمية مؤخرة . وهما في التقدير جواب سؤال مقدر . وكأنك لما قلت : ما لقيته ، قيل لك : ما أمد ذلك ؟ فقلت : أمده يومان . ومثلهما : قام القوم خلا زيدا ، وحاشا عمرا ، وعدا بكرا ، إلا أنهما فعليتان .

انظر طبعة بيروت ص ٧٠ ، وهذا الكتاب ص ٤٣ ، وانظر أيضا : « ر ٢ » ق ٦ ب ـ ٧ أ ، و « ك » ق ٣٩ أ ـ ٤٠ عدا (إلاّ أنهما فعليتان) ، و « ط ث » ص ٢٧ ـ ٢٩ ، و « ع » ق ١٣ ب ـ ١٤ أ .

٦ ـ ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة ، خلافاً لأبي علي ، **وليس منه هذه الآية ، خلافاً للزمخشري ، ذكره في سورة آل عمران .**

انظر طبعة بيروت ص ٧٤ ، وهذا الكتاب ص ٤٥ ، وانظر أيضاً « ر ٢ » ٧ أ ، و « ع » ق ١٨ ب ، و « ك » ق ٤٧ أ ، و « ط ث » ص ٣٥ .

٧ ـ الرابعة : التفسيرية ، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه ، **وليست عمدة .**

انظر طبعة بيروت ص ٧٤ ، وهذا الكتاب ص ٤٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٧ أ ، و « ك » ق ٤٩ أ ، و « ط ث » ص ٣٦ ، و « ع » ق ١٩ أ .

٨ ـ وخرج بقولي : وليست عمدة ، الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن ،

فإنها مفسرة له ، ولها محل بالاتفاق ، لأنها عمدة لا يصح الاستغناء عنها ، وهي حالّة محل المفرد .

وكون الجملة المفسرة لا محل لها هو المشهور ، وقال الشَّلَوْبِين . . . .

انظر طبعة بيروت ص ٧٦ ، وهذا الكتاب ص ٤٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٨ ب ، و « ع » ق ٢٢ . . و« ك » ق أ ـ ورد فيها من هذه العبارة بعضها وهو: وخرج بقولي : وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن ـ و « ط ث » ص ٣٨ ـ ٣٩ ، و « ع » ق ٢٢ .

٩ ـ والخامسة : الواقعة جواباً لقسم ، نحو : « إِنكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ » بعد قوله تعالى : «يَس والْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، **ونحو : إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ» بعد « أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ » .**

انظر طبعة بيروت ص ٧٨ ، وهذا الكتاب ص٤٧ـ٤٨ ، وانظر أيضاً :«ر ٢ » ٩ ب ، و « ك » ق٥٤ ب ، و « ط ث » ص ٤٢ .

١٠ ـ تنبيه : يحتمل قول الفرزدق :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَاذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

كون (لا تخوني) جواباً كقوله :

أرى مُحرِزاً عاهدتُه لَيُوَافِقَنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُه بِخِلاَفِ

فلا محل له . وكونه حالا من الفاعل ، أو من المفعول ، أو منهما فيكون في محل نصب .

انظر طبعة بيروت ص ٨٠ ، وهذا الكتاب ص٤٨ـ ٤٩ ، وانظر أيضاً : «ر٢ » ق ١٠ ، و « ط ث » ص ٤٤ ـ ٤٥ .

١١ـ « ويستثني من حروف الجر أربعة فلا تتعلق بشيء :

أحدها : الجار الزائد كالباء في « كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا » ، و (**أحسن بزيد عند الجمهور**) .

انظر طبعة بيروت ص ٨٥ ، وهذا الكتاب ص ٥٦ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق ١٢ ب ، و « ك » ٦٦ أ ، و « ط ث » ص ٥١ ، و ع » ق ٢٩ ب .

١٢- والثاني : (لعل) في لغة من يجر بها وهم عقيل ، **ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف ، وفي الأخيرة الفتح والكسر .**

انظر طبعة بيروت ص ٨٥ ، وهذا الكتاب ص ٥٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ١٢ ب ، و « ط ث » ص ٥٢ ، و « ع » ق ٣١ أ .

١٣- **وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما الفاعل ، في غير هذه المواضع أيضاً ، نحو : في الدار زيد .**

تنبيه : جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت للظرف .

انظر طبعة بيروت ص ٩١ ، وهذا الكتاب ص ٦٢ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ١٤ ب ، و « ع » ٣٩ أ ، و « ط ث » ص ٥٨ .

١٤- ويسمي الزمان عوضاً ، لأنه كلما ذهبت منه مدة عوضتها مدة أخرى ، **أو لأنه يعوض ما سلف في زعمهم .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٤ ، وهذا الكتاب ص ٦٦ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق ١٦ أ ، و « ط ث » ص ٦٣ ، و « ع » ق ٣٩ ، وفيها : « يعوض ما سلب »

١٥- تقول : لا أفعله عَوْضُ . **فإن أضفته نصبته ، فقلت : عَوْضَ العائضين ، كما تقول : دَهْرَ الداهرين . . .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٤ ، وهذا الكتاب ص ٦٦ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق ١٦ أ ، و « ط ث » ص ٦٣ ، و « ع » ق ٤٠ أ .

١٦- وتختص « إذا » هذه بالجملة الفعلية نحو : **فَإِذَا انْشَقَّت السَّمَاءُ » .**

وأمّا نحوُ : « إذَا السّمَاءُ انْشَقّتْ » فمحمول على إضمار الفعل ، مثل : « وَإن امْرَأَةٌ خَافَتْ » ، وقد تستعمل للماضي ، نحو : وَإذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إلَيْهَا » .

انظر طبعة بيروت ص ٩٥ ، وهذا الكتاب ص ٦٧ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ١٧ أ ، و « ط ث » ص ٦٧ – ٦٨ ، و « ع » ق ٤٢ مع الهامش وذلك حتي قوله : « وَإنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ » .

١٧– وتارة يقال فيها : حرف مفاجأة ، وتختص بالجملة الاسمية ، نحو : « وَنَزَعَ يَدَهُ فَإذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنّاظِرِينَ » ، وهل هي حرف ، أو ظرف مكان ، أو زمان ؟ أقوال .

انظر طبعة بيروت ص ٩٥ ، وهذا الكتاب ص٦٧–٦٨ ، وانظر أيضاً :«ر٢» ق١٧ أ ، و « ط ث » ص ٦٨ – ٦٩ ، و « ع » ق٤٣ .

١٨– إحداها : (إذ) فيقال فيها تارة : ظرف لما مضي من الزمان . وقد تستعمل للمستقبل . نحو قوله تعالى : « فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِم » .

انظر طبعة بيروت ص ٩٦ ، وهذا الكتاب ص ٦٩ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق١٧ ب ، و « ع » ق٤٤ ، و « ط ث » ص ٧٠ .

١٩– ويقال فيها : حرف استثناء ، في نحو : أَنْشُدُكَ اللهَ لَمّا فَعَلْتَ . أي : ما أسألك إلاّ فعلك ، ومنه . . .

انظر طبعة بيروت ص ٩٨ ، وهذا الكتاب ص ٧١ ، وانظر أيضاً : « «ر٢» ق ١٨ أ ، و « ط ث » ص ٧٣ .

٢٠– ألا يُرَى أن المعني : ما كل نفس إلا عليها حافظ ؟ ولا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك .

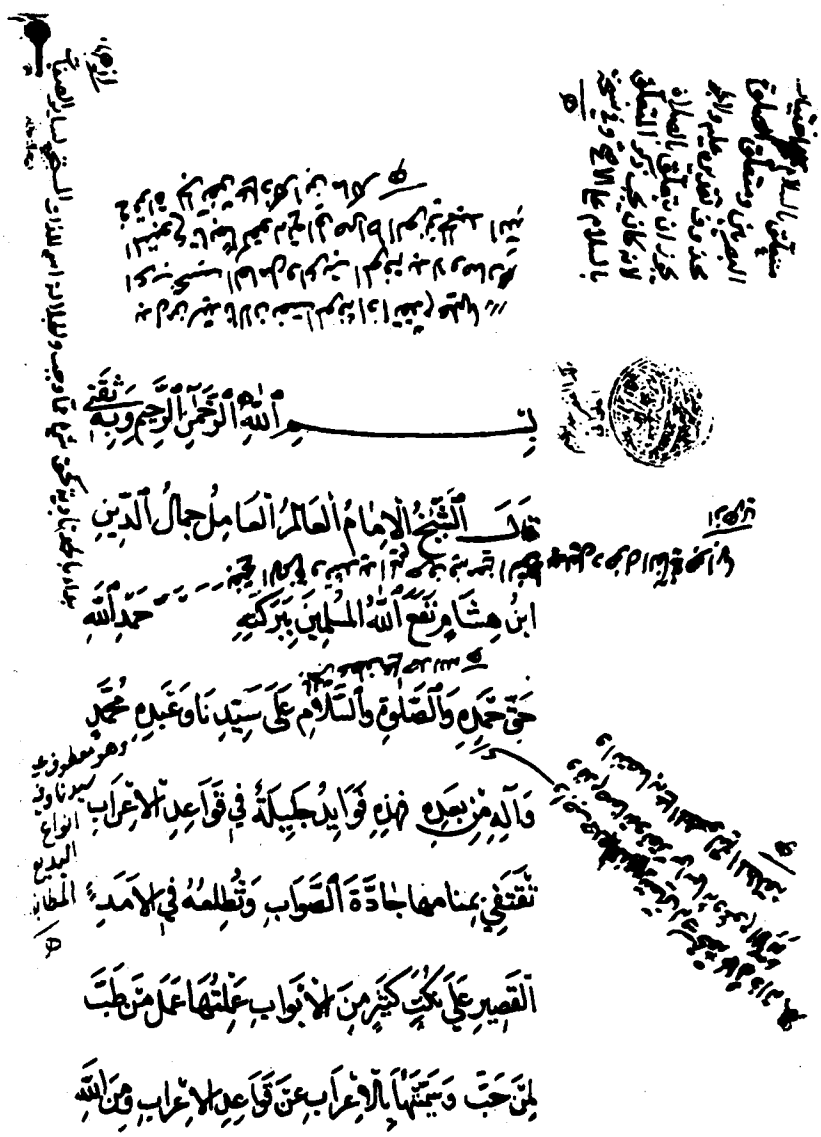

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

قال الشيخ الإمام العالم العامل جمال الدين

ابن هشام رفع الله المسلمين ببركته

حمد الله

حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا وعبده محمد

وآله من بعده فهذه فوائد جليلة في قواعد الإعراب سميتها

تقتفي بها مهاجاة الصواب وتطلعه في الأمد

القصير على نكت كثير من الأبواب علقتها عمل من طلب

لمن حبب وسميتها بالإعراب عن قواعد الإعراب ومن الله

ظهر الورقة الأولى

عنوان الكتاب

(وجه الورقة الأولى)

من الآراء لأصحابها معتمداً في ذلك على كتاب « المغني » الذي يعتبر بمثابة الشرح المطوّل لكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » وذلك في المسائل المشتركة بينهما ، كما اعتمدت أيضاً على ما نشر من كتب « حروف المعاني » .

٣ ـ عنيت بتخريج شواهد الكتاب من القرآن ، والحديث ، والشعر ، وكذلك خرجت القراءات المستشهد بها .

٤ ـ ضبطت النص بالشكل ، وشرحت بعض مفرداته اللغوية ، وترجمت للأعلام الواردة به .

٥ ـ ذيلت الكتاب بالفهارس الحديثة تيسيراً للانتفاع به .

وبعد ، فهذا جهد متواضع في سبيل خدمة العربية ، لغة قرآننا الكريم ، ووعاء تراثنا العظيم .

واللهَ أسألُ أن يجعله خالصاً لوجهه سبحانه ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب .

الرياض في ٣ ـ ٦ ـ ١٣٩٩ هـ .
٢٩ ـ ٤ ـ ١٩٧٩ م .

علي فودة نيل

والصواب : عند سماع الْمُقْسَم به .

انظر ص ٩٠ من هذا الكتاب .

٢١ ـ السابع التكثير ، قاله سيبويه في قوله :

قَدْ أَتْرُكَ الْقرْنَ مُصفرّاً أَنَامِلُه .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : « قَدْ نَرَي تَقَلُّبَ وَجهِك فِي السَّمَاءِ » .

انظر ص ١٣٥ ـ ١٣٦ من طبعة بيروت .

والصواب : وقاله الزمخشري في قوله تعالى : « قَدْ نرَي تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ » .

انظر ص ٩١ من هذا الكتاب .

٢٢ ـ صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلّما وصالٌ على الصُّدودِ يَدُومُ

انظر ص ١٤٤ من طبعة بيروت .

والصواب : وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

انظر ص ١٠٠ من هذا الكتاب .

منهج التحقيق

١ ـ كان تصحيح النص ، وتقويم ما به من خلل في طليعة ما حرصت عليه من أَهداف ، وقد أَعانني على ذلك ـ بعد الله ـ ما تيسر لي من نسخ جيدة للكتاب ، وشروحه . وفي أَثناء ذلك اكتشفت زيادات كثيرة عما في طبعة بيروت المحققة ، ساعدتني في اكتشافها المصادر السابقة ، وقد وثقتها بالمقابلة بأَكثر من نسخة حتي تم لي الكتاب في صورة آمل أَن تكون أَقرب شيء لما تركه المؤلف من هذا الكتاب في صورته الأَخيرة .

٢ ـ شرحت غوامض الكتاب ، وكملت في الهامش ما احتاج إلى تكميل من مسائله ، وذكرت مصادر كثير من قضاياه ، وعزوت ما استبهمت نسبته

١٧ ـ الثالث أن يكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ (أن) ، إلا أنّها لا تنصب ، وأكثرها وقوعاً بعد (ودّ) .

انظر ص ١٢٧ من طبعة بيروت .

والصّواب : الثالث : أن تكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ (أن) ، إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوعها بعد (ودّ) .

انظر ص ٨٦ من هذا الكتاب .

١٨ ـ النوع السادس : ما يأْتي على سبعة أوجه وهو : (قد) .

فأَحد أوجهها السبعة أن تكون . .

الثاني : أن يكون . .

الثالث : أن يكون . . .

الرابع : أن تكون . . . .

انظر ص ١٣٠ ـ ١٣١ من طبعة بيروت .

والصواب : أن يطرد عود الضمير مؤنثاً تبعاً لقوله سابقاً : فأَحد أوجهها . . . ولما جاء بعد ذلك في النص فإنه أعاد الضمير مؤنثاً في صفحة ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ .

وانظر أيضاً : ص ٨٨ ـ ٨٩ من هذا الكتاب .

وقد وقع مثل هذا الاضطراب في طبعة بيروت ص ٨٦ ، ١٠٠ ـ ١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

١٩ ـ حَلَفْتُ لهَا باللهِ حِلْفةَ فاجرٍ لَنَامُوا فَمَا إنْ منْ حديثٍ وَصَال

انظر ص ١٣٣ من طبعة بيروت .

والصواب : لنَامُوا فَمَا إنْ منْ حَديثٍ وَلاَ صَالِي

انظر ص ٩٠ من هذا الكتاب .

٢٠ ـ أن « قد » للتوقع ، لأَن السامع يتوقع الخبر عند سماع القَسَم به .

انظر ص ١٣٤ من طبعة بيروت .